

## موضوع العدد

# الاجتماع الدولي حول التنافسية في الدول العربية

عقد اجتماع دولي حول التنافسية في الدول العربية في مدينة جنيف في سويسرا يومي ٨ و ٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ بتنظيم من المنتدى الاقتصادي الدولي، وهو مؤسسة مستقلة غير حزبية وغير هادفة للربح تأسست عام ١٩٧١ لغرض تحسين الأداء الاقتصادي العالمي، ويدخل في عضويته ١٠٠٠ شركة عالمية، ويشرف على عقد ملتقيات دافوس الاقتصادية المعروفة سنويا والتي يجمع فيها اقطاب السياسة والاقتصاد والعلم. وقد شارك في الاجتماع نحو ٣٠٠ شخصية عربية بينها الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين ومؤسسات دولية منها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الاتصالات الدولية وعدد من ممثلي شركات متعددة الجنسية وممثلي القطاع الخاص العربي وعدد من الباحثين الأكاديميين.

وقد كان محور الاجتماع إطلاق التقرير الأول للتنافسية للدول العربية لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وعرض النتائج الأساسية التي جاء بها هذا التقرير. وقد تناول التقرير وضع التنافسية في ١٦ دولة عربية تشمل الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا وسلطنة عمان والسعودية وسوريا ومصر واليمن وسنتناول محتوياته في عدد قادم من نشرة ضمان الاستثمار.

وقد تركز النقاش في الاجتماع حول خمسة محاور أساسية تلخص التحديات التي تواجهها التنافسية في الدول العربية وكيفية تعزيز وضع الدول العربية في الساحة الاقتصادية العالمية. وتشمل هذه المحاور على التوالي: كيفية تعزيز دور القطاع الخاص العربي في القرن الواحد والعشرين كشريك كامل في العملية التنموية، ومواجهة الآثار السلبية لتزايد النمو السكاني، وكيفية تعزيز مقومات المجتمع الرقمي في الدول العربية، وضرورة متابعة اتجاهات العولمة ورصدها، واخيرا الالتفات إلى المبادرات الجديدة لتعزيز التنمية المستدامة.

وقد لاحظ التقرير تراجع النمو الاقتصادي في الدول العربية منذ الثمانينيات رغم ارتفاع معدلات الاستثمار لديها وتمتعها بثروات طبيعية وبشرية وعدم حصول الدول العربية على حصة مقدره من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتجارة الدولية وتزايد البطالة الذي يستدعي الحاجة إلى خلق الوظائف وتطوير نظم التعليم لتعزيز جهود تأهيل العمالة الماهرة القادرة على مقابلة مستحقات العولمة، وأكد أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي في خضم تنامي اقتصاد العولمة الذي يعتمد على التنافسية كأساس للتميز في الأداء بين الدول والنكتلات الاقتصادية، ومراعاة تثبيت الاعتبارات البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

ويمثل تقرير التنافسية للدول العربية جهدا أوليا لتقييس مدى تنافسية الدول العربية، وقد حدد التقرير عشر توصيات ودعا إلى سرعة الاستجابة لها واحداث التغييرات المرتبطة بها لتحقيق التنافسية المطلوبة، وتتلخص هذه التوصيات في توفير البيئة التي تضمن روح المبادرة والإبداع وتشجيع القطاع الخاص، والاستمرار في جهود الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وبرامج

الخصخصة وتحرير أنظمة التجارة والاستثمار، وتعزيز جهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا، وإصلاح الأنظمة الضريبية، وإزالة البيروقراطية والفساد وتحسين الخدمات العامة وتعزيز فعالية وأداء الأسواق المالية العربية ودورها في أسواق رأس المال العالمية، وخلق المزيد من مؤسسات التمويل الإقليمي، وإصلاح قطاع التعليم ومطابقة مخرجاته باحتياجات سوق العمل، والأخذ بتعزيز أركان الاقتصاد الجديد بتعميم استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات وإقامة البنية التحتية للمجتمع الرقمي وشبكات الاتصالات والالتفات إلى الاعتبارات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد على الأداء الاقتصادي المرتفع والإفادة من الدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لإحداث هذه الإصلاحات خاصة للدول العربية في شمال أفريقيا.

وأشار تقرير التنافسية إلى اتساع فجوة التنمية في الدول العربية في السنوات الأخيرة مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى وفيما بينها مما يستدعي ضرورة الأخذ بالتنوع وتأطير ما يدعى بمحركات أو محفزات النمو الاقتصادي التي تعتمد أساسا على دعم بيئة الإبداع والمبادرة وتوطين التكنولوجيا .

ولفت التقرير إلى أن الوضع السكاني للدول العربية يؤثر بشكل مباشر على مدى قدرتها التنافسية وخاصة لارتفاع معدلات نمو السكان عن المعدل العالمي وكون الشريحة الأكبر من السكان من الفئة العمرية للشباب وتأثير ذلك على ارتفاع معدلات البطالة واستمرار ارتفاع معدلات الأمية بين النساء خاصة .

وأبرز التقرير أهمية تبني مفهوم تنمية رأس المال البشري ومدى ضرورة مطابقة مخرجات القطاع التعليمي لاحتياجات سوق العمل وخلق علاقة تواصل بين ثالث القطاع العام والقطاع الخاص والجامعات، لإعداد جيل من الشباب القادر على البحث والتطوير والإبداع وتعميق القدرة على التفكير الاستراتيجي والاهتمام بتطوير كافة المراحل التعليمية، مع أن المنطقة العربية تتمتع نسبيا بمعدلات تعليم مرتفعة ولكن هنالك نقصا في المعرفة والمهارات والمعلوماتية، وهذا يفرض أيضا نشر الوعي حول أهمية الأخذ بمبادئ التعليم المتواصل والتدريب المستمر وكذلك تعزيز التعليم التفاعلي وخاصة أن الإنترنت قد غير أسلوب التعليم وخلق مجالات جديدة للتعليم عن بعد. كما أن تنامي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يتجاوز قطاع التعليم إلى قطاعات الصحة والمياه والكهرباء والاتصالات والنقل والإعلام والخدمات المالية بحيث تعظم العائد على المجتمع ككل وعلى طرفي الشراكة، ويتطلب ذلك الالتفات إلى متابعة برامج الخصخصة المطروحة من قبل القطاع العام وزيادة الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ودور القطاع الخاص في خلق الوظائف وتعزيز الكفاءة في الأداء وتوحيد مقاييس الجودة وفق المواصفات العلمية مع مراعاة الشفافية والمحاسبة والمصادقية.

وأشار التقرير إلى أن ولوج الدول العربية القرن الواحد والعشرين يفرض عليها بناء مجتمع المعرفة والمعلوماتية وتضييق الفجوة الرقمية القائمة عبر تعميم استخدام تقنيات وأليات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، وتعزيز البنية التحتية لنظم الاتصالات واستخدامات شبكة الإنترنت وإزالة العقبات التي تعترض التطبيقات الخاصة بتقنيات المعلوماتية والاتصالات، وبالمقابل تطوير البيئة التشريعية والإجرائية الخاصة بالقوانين والنظم التي تواكب هذه المستجدات وتخلق الهيئات التنظيمية والرقابية المستقلة والمطلوبة لضمان حسن التنفيذ، خاصة في قطاع الاتصالات والتأكد عند خصخصة هذا القطاع من عدم وجود ممارسات غير تنافسية أو احتكارية. ومن جهة أخرى العمل الجاد على تحسين المناخ العام للاستثمار على مستوى القطر والإقليم وإقامة المجتمع العربي للمعرفة الذي يستند الى توسيع وتنمية المحتوى العربي في شبكة الإنترنت

وخاصة بعد أن أصبح استخدام الأسماء باللغة العربية ممكنا وتزايد برمجيات الترجمة للغة العربية

وفي إطار المحور الأول ضمن التوجهات المطروحة حول دور القطاع الخاص العربي في القرن الواحد والعشرين أشار المشاركون في الاجتماع إلى أن المدخل يكمن في إدراك الشركات العربية وخاصة الرائدة المتهينة للعولمة لأهمية وضع استراتيجيات خاصة بها لتعزيز موقعها في الأسواق العالمية ولإعداد القيادات الإدارية ذات النظرة المستقبلية والتي تستند إلى توطين التكنولوجيا المتقدمة وتخصيص موازنة مقدرة للبحث والتطوير وتوفير بيئة خلاقية للإبداع وتقبل المخاطرة مع المحافظة على روح التقاليد الأصيلة، وتزامن ذلك مع توافر بنية مؤسسية وإجرائية تدعم جهود البحث العلمي مع تقيدها بالمواصفات العالمية وضرورات تنفيذ الاتفاقيات الدولية وخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية .

كما أكد الاجتماع أهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع وتمكينها من اتخاذ مواقع قيادية وإدماجها في كافة الأنشطة الاقتصادية وتأكيد حقها في المشاركة السياسية في إطار العملية الديموقراطية المتمثلة في حق الانتخاب وحق الترشيح. ومن جهة أخرى ضرورة الالتفات إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتواصل القطاع الأهلي مع قطاع الأعمال لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات خدمة للمصلحة العامة وخلق مجتمع الرفاه.

وقد شكل الاجتماع منبرا تعهد من خلاله المنتدى الاقتصادي الدولي بأن يكون شريكا متميزا لكافة الأطراف في الدول العربية لما فيه مصلحة دعم قدرتها التنافسية ووضعها على خريطة اقتصاد العولمة والوصول إلى هدف تكوين مجتمع معلوماتية عربي متكامل بحلول عام ٢٠١٠، يستند إلى مكونات الاقتصاد الجديد وانتشار استخدامات الإنترنت وخاصة في التجارة الإلكترونية وتزايد حصة المكون العربي في الشبكة الدولية للمعلوماتية، وتعزيز التشريعات لمواكبة هذه التطورات مثل التوقيع الإلكتروني وإزالة الأمية الرقمية واعتبار أن ذلك يصب في جهود الشفافية والكفاءة ويزيل العوائق لإنجاز الأعمال مما يعزز القدرة التنافسية.

وتحقيقا لهذا الهدف أوصى المشاركون في الاجتماع بضرورة نشر التوعية بالأهداف المتوخى إنجازها بحلول عام ٢٠١٠ في كافة أوساط صناعة القرار والمسؤولين والقطاع الخاص في الدول العربية، وتحسين التنسيق والتواصل بين كافة الأطراف المعنية، وتكوين مجلس لرجال الأعمال العرب في إطار المنتدى الاقتصادي الدولي، وتنظيم سلسلة من المؤتمرات يعقد أولها في خريف عام ٢٠٠٣ وإطلاق موقع شبكي للمجموعة. وقد تكونت لجنة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

وقد بدأ اهتمام المنتدى الاقتصادي الدولي بالدول العربية كمجموعة منذ عام ١٩٩٦ بدخول مصر والأردن في تقرير التنافسية العالمي ثم عبر تقرير التنافسية لأفريقيا الذي صدر عام ٢٠٠٠ وتصدرته تونس ودخلت فيه أيضا مصر والمغرب، وعبر إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات بحثية في أربع دول عربية (وحدة التنافسية في وزارة التخطيط الأردنية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جامعة الحسن الثاني في المغرب، والمعهد العربي لأصحاب المؤسسات في تونس)، وأخيرا عبر تكوين لجنة بعنوان مجموعة الشرق الأوسط الاستراتيجية عام ٢٠٠٠ التي تولت وضع تقرير التنافسية للدول العربية عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والتي تولت إطلاقه من خلال الاجتماع الذي تناولناه هنا .

وقد حدد المنتدى طبيعة المساهمة التي يمكنه أن يقدمها للدول العربية من خلال وضع أسس شراكة فعالة تستند إلى فتح الحوار حول كيفية بناء رؤية اقتصادية متكاملة لمستقبل الدول العربية تعتمد على تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الدول العربية ككتل اقتصادي إقليمي في إطار اقتصاد العولمة مع المساهمة في إزالة آثار الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) التي - برأي المنتدى

- لم تعطل العولمة بل زادت من تسارعها ونبهت إلى ضرورة توجيه الجهود إلى محاربة بؤر الفقر التي تولد الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم استنتاجات هذا التقرير التي بحثت في الاجتماع قد تلاقت مع استنتاجات تقرير التنمية الإنسانية في الدول العربية لعام ٢٠٠٢، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتناولناه في عدد سابق من النشرة، والتي حددت ثلاثة مجالات نقص في واقع التنمية الإنسانية في الدول العربية هي: غياب الحرية (الديمقراطية)، وصنع المعرفة وتمكين المرأة.

## تطورات قانونية تسوية منازعات التجارة الإلكترونية

بعد شيوع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في إنجاز الأعمال القانونية وإبرام العقود (وتنفيذها أحياناً)، اتجه التفكير إلى تسوية منازعاتها باستخدام التقنيات ذاتها لتكون التسوية الكترونية بمعنى أن إجراءاتها تجري عبر شبكات الاتصالات الإلكترونية (على الخط المباشر أون لاين) دون حاجة لتواجد أطراف العملية التحكيمية في مكان واحد. ويجد هذا التفكير أساسه في أن طبيعة شبكات الاتصال الإلكترونية التي يجري من خلالها التعامل والتي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول، تآبى الخضوع الكامل في التعامل للقواعد التقليدية سواء فيما يتعلق بتكوينه أو فيما يتصل بتسوية منازعاته. فالطابع العالمي للقنوات الإلكترونية، التي يجري من خلالها إنجاز التعامل، يجعل تركيزه في مكان محدد أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، الأمر الذي يستبعد معه صلاحية القواعد التقليدية للاختصاص التشريعي والقضائي لحكم منازعات معاملات التجارة الإلكترونية، وهذا هو ما وجد صداه في قرارات التنظيمات الإقليمية والمبادرات الخاصة التي تتناول بعض الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، فهذا هو الاتحاد الأوروبي يصد توجيهها ورد النص فيه على أن تسمح الدول الأعضاء، في حالة النزاع أو الخلاف بين موردي خدمات المعلومات والمتعاملين معهم، بتسوية خلافهم خارج المحاكم وباستخدام الآليات أو الوسائل الإلكترونية وهو ما يسمح لذوي الشأن بتطوير نظم خاصة لتسوية المنازعات التي تشب بين مقدمي خدمات المعلومات والمتعاملين معهم.

والواقع أن ازدهار التجارة عبر القنوات الإلكترونية يستدعي الاستفادة من هذه القنوات في تطوير أساليب لتسوية منازعاتها بين أطراف متباعدة جغرافياً مما يسمح بحسمها سريعاً وبأقل النفقات، هذا مع مراعاة الضمانات الأساسية للنقاضي خصوصاً حقوق الدفاع عن قرارات التسوية. وإذ تحتاج التجارة الإلكترونية إلى نماذج جديدة لتسوية منازعاتها، تجري عبر شبكات الاتصال الإلكترونية، فإن نطاق عملها لا بد أن يتجاوز الحدود الجغرافية للدول مما يجعل قواعد وإجراءات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتسوية المنازعات غير ملائمة لطبيعة التجارة الإلكترونية. ولما كان تطوير مثل هذه الاتفاقيات في الاتجاه الذي يتطلبه ازدهار التجارة الإلكترونية يحتاج إلى وقت طويل ويخضع لإجراءات معقدة، فقد بادر أصحاب الشأن، من أطراف معاملات التجارة الإلكترونية والمؤسسات المعنية بشؤونها، إلى وضع تنظيمات ذاتية تحكم تسوية منازعاتها.

وفيما يتعلق بتطبيقات الحسم الفوري للمنازعات فقد اتجه التفكير في بداية الأمر، للاستفادة من الامكانيات التي تتيحها شبكات الاتصالات الالكترونية، إلى إنجاز إجراءات الطرق التقليدية لتسوية المنازعات مثل التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، من خلال هذه الشبكات، بل جرى بحث إمكانية استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في إنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم، وقد وجدت تسوية المنازعات عبر شبكات الحواسب الآلية تطبيقات فعلية ومتنوعة من خلال مبادرات خاصة تبنتها بعض التنظيمات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات المهنية. فقد طورت جمعية المحكمين الأمريكية نظام "القاضي الافتراضي" الذي يتيح جريان التحكيم، أو بعض أجزائه، على شبكات الحواسب الآلية، كما انخرطت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) في هذا الاتجاه، حيث وضعت نظاماً لتسوية منازعات أسماء الحقول (الدومين نيمز) عبر شبكات الحواسب الآلية.

ويوجد أهم التنظيمات الذاتية لتسوية المنازعات الكترونياً في "نظام المحكمة الفضائية" (سيبرتربيونال) الذي يتجه إلى تقديم خدمات الوساطة والتحكيم عبر قنوات ووسائط الكترونية، ووفقاً لهذا النظام تجري الإجراءات بطرق الكترونية على الموقع الشبكي للمحكمة بداية من ملء نموذج الكتروني لطلب التسوية ومروراً بالإجراءات التي تفرغ في أشكال الكترونية وانتهاء بإصدار الحكم ومن ثم قيده على الموقع الشبكي للقضية.

ويستهدف نظام المحكمة الفضائية، الذي طورته هيئات غير حكومية وضع قواعد سلوك تستجيب لطبيعة التجارة الالكترونية وتكفل سلامة بياناتها من ناحية وتسوية منازعاتها بموجب نظام يكفل مصادقية الإجراءات الالكترونية وينضم إليه أطراف النزاع، ويتحقق الارتباط به بموجب إطار تعاقدية من ناحية أخرى. وبنا للثقة في النظام تصدر المحكمة الفضائية شهادات مصادقة على المواقع الشبكية التي تستوفي الشروط المطلوبة، وهي شهادات تفيد التزام أصحاب المواقع أو مديريها بتسوية منازعاتهم مع المتعاملين معهم وفقاً للائحة إجراءات المحكمة. ويرتبط منح هذه الشهادة بالالتزام بقواعد سلوك تتضمن المبادئ التي يتوجب احترامها من قبل المتعاملين على المواقع الشبكية المطلوب إصدار شهادة تصديق عليها.

وعلى عكس الوساطة الالكترونية، التي ترك نظام المحكمة الفضائية لأطرافها حرية وضع إجراءاتها، فإن هذا النظام وضع قواعد إجراءات التحكيم الالكتروني، وهي قواعد استمدت أساساً من القانون النموذجي لقواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسترال) بشأن التحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥) وقواعد التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية، مع إدخال تعديلات عليها مما تقتضيه طبيعة القنوات الالكترونية التي يجري من خلالها التحكيم. غير أن سريان إجراءات التحكيم، بموجب نظام المحكمة الفضائية، سوف يصادفه تحد صعب رغم قبول أطراف النزاع تطبيقه، إذ إن النظام المذكور يعتمد في تشغيله على أدوات، سواء فيما يتعلق بالكتابة أو التوقيع أو نقل المستندات أو إصدار الحكم، تختلف عن تلك التي تقوم عليها قواعد التحكيم التقليدية. ومن هنا فثمة احتمال أن يواجه الاعتراف بالحكم وتنفيذه في الدول التي لم تعتمد النظام صعوبات. ذلك أن محاكم الدول لا تطبق إلا قوانينها الوطنية والاتفاقيات الدولية الملزمة لدولها، وهي غير ملزمة بانفاذ أحكام التحكيم التي تصدر بناء على اتفاقيات خاصة بين أطراف النزاع أو بناء على أنظمة انضماموا إليه إذا لم تستوف هذه الاتفاقيات أو الأنظمة الأشكال المنصوص عليها في المرجعية الملزمة لمحاكم الدول.

من هنا جاءت الدعوة، إزاء انتشار تقنيات المعلومات والاتصال في إنجاز المبادلات التجارية، إلى توسيع المرجعية الملزمة لمحاكم الدول بحيث تغطي هذه المرجعية عمليات التحكيم وغيرها من أساليب التسوية التي تتخذ إجراءاتها عبر شبكات الاتصال الالكترونية، ويشمل ذلك تطوير الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية في مجال التحكيم في اتجاه اعتماد هذه الشبكات كمنبر تجري عليه إجراءات التسوية وإصدار القرارات والأحكام.

وقد أعطت أجهزة الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر للدول الأعضاء لتطوير تشريعاتها في اتجاه اعتماد آليات تسوية المنازعات من خلال القنوات الالكترونية خارج المحاكم وبالتالي كفالة أدائها لمهامها على نحو ايجابي وفعال سواء على صعيد القانون أو على المستوى العملي. وهذا هو الاتجاه الذي تبنته بعض المنظمات والهيئات المعنية بشؤون التحكيم مثل الاونسترال ومجمع لندن المعتمد للمحكمن. فقد تضمنت قائمة الملاحظات التي أصدرتها الاونسترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم (١٩٩٦) توصيات بشأن استخدام القنوات الالكترونية في نقل المستندات وتبادلها وحجتها في الاثبات. كما اعتمد مجمع لندن المعتمد للمحكمن بروتوكول استخدام تقنيات المعلومات في إدارة عملية التحكيم بموجب اتفاق المحكمن واطراف النزاع.

ويستهدف البروتوكول ضبط مناهج استخدام تقنيات المعلومات في تبادل امتندات وغيرها من المعلومات فيما بين اطراف النزاع والمحكمن وفيما بين اطراف النزاع أنفسهم، وذلك بموجب قواعد يمكن إدخال تعديلات عليها، باتفاق المحكمن واطراف النزاع، بما يلائم احتياجات العملية التحكيمية<sup>١</sup>.

## من الوطن العربي

### السعودية

#### تطورات في عملية الخصخصة (التخصيص)

صدر مؤخراً قرار حكومي في السعودية يفتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في ٢٠ مرفقاً عاماً ونشاطاً حكومياً تشمل قطاعات المياه والصرف الصحي، تحلية المياه المالحة، الاتصالات، النقل الجوي وخدماته، خطوط سكك الحديد، إنشاء وتشغيل الطرق السريعة، خدمات المطارات، خدمات المرافق والموانئ، خدمات المدن الصناعية، حصص الحكومة في الشركات المساهمة ومصافي البترول المحلية والشركات المشتركة العربية والإسلامية والفنادق والأندية، خدمات البلدية المتعددة (منها إقامة حدائق عامة وأسواق عامة وخدمات النظافة وإزالة النفايات)، خدمات تعليمية (منها إنشاء مدارس وصيانتها والنقل المدرسي)، خدمات اجتماعية (منها إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية)، خدمات زراعية، وخدمات صحية.

وتنتج هذه القطاعات خدمات وبلغت قيمتها عن ٣٠٠ مليار ريال سعودي (حوالي ٨٠ مليار دولار)، وبصدور هذا القرار الحكومي وموافقة مجلس الوزراء عليه استكملت الجوانب القانونية

<sup>١</sup> تستند هذه المادة إلى ورقة أعدها الأستاذ الدكتور أحمد شرف الدين، المستشار القانوني لمجلس الشعب/ مصر، وعضو مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

لبرنامج الخصخصة السعودي في ضوء إستراتيجية الخصخصة (التخصيص وفق الإصلاح المستخدم في المملكة) التي أقرت في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، وأوكلت للمجلس الاقتصادي الأعلى مهمة الإشراف على تنفيذ إجراءات الخصخصة في إطار الخطة الإستراتيجية مع استخدام الأسلوب المرن المتدرج في وضع البرنامج الزمني للتنفيذ مراعاة لأوضاع السوق والمراحل التي تمر بها هذه المؤسسات والتي تؤثر على جاهزيتها لنقل ملكيتها أو إدارتها للقطاع الخاص .

ويستند البرنامج السعودي للخصخصة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية إقليمياً ودولياً، وتعميق مشاركة القطاع الخاص ليكون أكثر فاعلية في تحقيق التنمية المستدامة وتوسيع نطاق المشاركة في الأصول المنتجة واستقطاب الاستثمارات العديدة المتاحة في القطر وخلق فرص عمالة جديدة ترفع مستوى دخل الفرد والحفاظ على كفاءة إيصال الخدمات للمواطنين وبكف معقولة و الحفاظ على التوازن الداخلي وترشيد الإنفاق العام مع رفع إيرادات الدولة من خلال نقل الملكية للقطاع الخاص .

ويصب ذلك في تعزيز قدرة السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي لا تتعارض مع قانون الاستثمار الأجنبي .

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة السعودية عن عزمها طرح ٣٠% من حصتها في شركة الاتصالات السعودية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ وكذلك حصتها في الشركة السعودية للكهرباء (٧٦%) والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابقاً (٧١%) على أن تتحدد نوعية وحجم الطرح لاحقاً. كما وضعت قواعد لخصخصة الخطوط الجوية السعودية والمؤسسة العامة لسكك الحديد وخدمات البريد ومشاريع التحلية، وأنشأت الهيئة العامة للمدن الصناعية.

اتفاقية تعاون مع كوفاس

وقع الصندوق السعودي للتنمية مع الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاس) اتفاقية للتعاون لتقديم الدعم الفني اللازم لخدمة ضمان تمويل الصادرات السعودية غير البترولية، ومن المتوقع أن تبدأ المملكة فعلياً في إصدار أول بورصة تأمين ضمن برنامج تمويل وضمان الصادرات السعودية مطلع عام ٢٠٠٣. وسيتمكن تقديم هذه الخدمة المصدرين السعوديين من الحصول على تغطية المخاطر المتعلقة بعدم سداد قيمة صادراتهم. كما سيسنفذ المصدرون من الشبكة العالمية للتحالف الائتماني المتخصص في التأمين على التمويل، وشبكة التحالف المعوماتي المتخصص في المعلومات عن الأعمال التي أنشأتها كوفاس (التي تغطي حوالي ٩٩ دولة في العالم).

### نحو تأسيس بنك كويتي - لبناني مشترك

انتهت الجهات المعنية في الكويت ولبنان من إجراءات تأسيس أول بنك كويتي- لبناني مشترك يساهم برأسماله رجال أعمال وبنوك وشركات مالية واستثمارية مناصفة بين البلدين برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار تتم زيادته إلى ١٠٠ مليون دولار خلال العام الأول من تأسيسه، وسيؤخذ البنك بيروت مقراً رسمياً له، كما سيباشر عمله نهاية شهر شباط (فبراير) عام ٢٠٠٣.

المنشآت الصناعية المرخصة في الكويت

أشار تقرير إحصائي صناعي أصدرته الهيئة العامة للصناعة في الكويت عام ٢٠٠٢ إلى أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية المرخصة في الكويت بلغ حوالي ٩٥٧ منشأة. وأوضح التقرير أن هذه المنشآت تضم مجالات المنتجات المعدنية الأساسية المصنعة (٢٦٢ منشأة)، المنتجات التعدينية غير المعدنية (٢١٢ منشأة)، والكيماويات والمشتقات النفطية (١٢٠ منشأة)، الأغذية

والمشروبات والتبغ (١٠٥ منشآت)، وصناعة الخشب ومنتجاته (١٠٢ منشأة)، الورق ومنتجاته والطباعة والنشر (٨٠ منشأة)، استغلال المناجم - المحاجر (٢٩ منشأة)، المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية (٢١ منشأة)، المنتجات المعدنية الأساسية الأخرى (١٦ منشأة)، صناعة تحويلية أخرى (١٠ منشآت).

واوضح التقرير أن إجمالي الحرف الصناعية المرخصة بلغ حوالي ٢٩٣٥ حرفة، كما أشار التقرير إلى أن قيمة الواردات الصناعية بلغ حوالي ٥٢ مليون دولار. وفيما يتعلق باليد العاملة أوضح التقرير أن إجمالي القوي العاملة في القطاعات الصناعية قد بلغ حوالي ٣٧٠٧٨ عاملاً منهم ٣٢٣٠ كويتيون (٨,٧%) و ٣٣٨٤٨ غير كويتيين (٩١,٣%). وقد استحوذ قطاعا المنتجات التعدينية غير المعدنية والمنتجات المعدنية الأساسية على أكبر نسبة من اليد العاملة.

## الأردن

في إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، أعلنت الحكومة الأردنية طرح ١٥% من الأسهم التي تمتلكها في شركة الاتصالات الدولية في السوق المالية كخطوة هي الأولى من نوعها عن طريق الأسواق المالية. وستمكن هذه الخطوة تعزيز صورة الأردن في الأوساط الإقليمية والدولية وإعطاء دليل على استقرار اقتصاد الأردن ونجاح إصلاحاته الاقتصادية، كما سيوفر فتح باب الاكتتاب في أسهم الاتصالات سيولة لخزينة الدولة مما سيساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

## مؤشرات

# مؤشر التنافسية العالمي ٢٠٠٢

صدر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والذي يستعرض وضع التنافسية في العالم في إطار جهود تحقيق التنمية المستدامة وتحسين بيئة الاعمال وزيادة الكفاءة الانتاجية باستخدام احدث التقنيات التكنولوجية. كما يرصد ترتيب الدول وفق قدرتها التنافسية، التي يقيسها كل من المؤشر الاقتصادي الجزئي للتنافسية ومؤشر النمو للتنافسية، ويعكس المؤشران معاً قدرة القطر التنافسية الحالية والمستقبلية على التوالي. وقد ارتفع عدد الدول الداخلة في كلا المؤشرين إلى (٨٠) دولة عام ٢٠٠٢ من (٧٥) دولة عام ٢٠٠١. وقد تصدرت الولايات المتحدة مؤشري التنافسية لعام ٢٠٠٢ كأكثر اقتصاد تنافسي في العالم بعد أن احتلت فنلندا المركز الأول لعدة سنوات متتالية .

وبمراجعة وضع الدول في مؤشر النمو للتنافسية يظهر بوجه عام تحسن وضع التنافسية في (٣٠) دولة متقدمة ونامية أحسنها أداء سويسرا والصين والهند، وتراجع وضع (٤٠) دولة أسوأها أداء الأرجنتين وتركيا وفرنسا وإيطاليا ونيوزيلندا، ولم يتغير وضع (٤) دول ودخلت (٦) دول لأول مرة وخرجت دولة واحدة. ويوضح الجدول المرفق ترتيب هذه الدول لعام ٢٠٠٢ ومقارنته بوضعها في عام ٢٠٠١.

وقد دخل في المؤشر ثلاث دول عربية هي الأردن (في الترتيب ٨٠/٤٧) وتونس (٨٠/٣٤) والمغرب (٨٠/٥٥) والآخرتين دخلت المؤشر العالمي للمرة الأولى بينما كانتا تحتلان موقعا



متقدما في المؤشر الإقليمي لأفريقيا الذي أصدره المنتدى عام ٢٠٠٠، إذ تصدرته تونس في المرتبة الأولى وكانت المغرب في المرتبة (٢٤/٥) ومصر في المرتبة (٢٤/٦)، إلا أن مصر خرجت من مؤشر التنافسية العالمي عام ٢٠٠٢ بسبب عدم توافر معلومات ميدانية مسحية كافية. ويستند تقرير التنافسية إلى البيانات المتوافرة والمنشورة وكذلك إجراء مسوحات الرأي والتي عام ٢٠٠٢ بين ما يزيد على ٤٨٠٠ شخصية تنفيذية قيادية من مجتمع رجال الأعمال العالمي. ويعتمد مؤشرا التنافسية على نموذج إحصائي قياسي يتم تطويره وتجويده بشكل متواصل مع تحسين نوعية البيانات الداخلة والمكونات التي يستند إليها.

وقد تغير اسم مؤشر التنافسية الجاري خلال العام موضوع التقرير الذي بدأ تطبيقه عام ٢٠٠١ واستعرضناه في عدد سابق من النشرة، إلى مسمى مؤشر التنافسية الجزئي (الميكروي) والذي يستند إلى قياس محفزات النمو الاقتصادي في القطر وانعكاس تلك المحفزات على معدل الدخل للفرد ومعدلات الإنتاجية في الوقت الراهن. ويستند إلى مؤشرين فرعيين الأول يتناول درجة تطور قطاع الشركات والثاني يقيس نوعية بيئة أداء الأعمال .

أما المؤشر الآخر الذي نستعرضه هنا فهو مؤشر النمو للتنافسية الذي يعكس مدى قدرة الاقتصاد على النمو في المستقبل وتنمية تنافسيته للمدى المتوسط من ٥ إلى ٨ سنوات وانعكاس ذلك على توقعات معدل نمو الدخل للفرد. ويتكون مؤشر النمو للتنافسية من ثلاثة مؤشرات فرعية الأول يقيس أهمية قطاع التكنولوجيا ويتناول مدى نجاح القطر في خلق بيئة الإبداع ونقل التكنولوجيا المتقدمة وخلق البنية التحتية لقطاع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات (وزن المؤشر الفرعي ٥٠ %)، والثاني يقيس نوعية أداء المؤسسات العامة ويستند إلى مدى تطور البيئة القانونية والتشريعية ومدى سيادة القانون ودرجة الفساد (وزن ٢٥%)، والثالث يقيس أداء بيئة الاقتصاد الكلي ويستند إلى درجة استقرار الاقتصاد الكلي والتقويم الائتماني للقطر ومستوى الإنفاق الحكومي (وزن ٢٥ %). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأوزان تختلف ما بين مجموعة الدول المصنفة الرائدة في الإبداع التكنولوجي (٢٤ دولة) وغير الرائدة، فتصبح النسب للمؤشرات الفرعية الثلاثة بالتساوي حول ٣٠% للمجموعة الثانية.

ويتبين وفق مكونات هذا المؤشر الدور المحوري لقطاع التكنولوجيا المتقدمة لارتباطه المباشر بتحسين الإنتاجية وتجذير التقدم العلمي والقدرة على مواكبة التغير وتأثير ذلك في تعزيز تنافسية القطر إضافة إلى ما يحكمه من حيث رصيده من الثروات والموارد الطبيعية والبشرية. ومن هنا ورغم وجود بعض السلبيات في الاقتصاد الأمريكي مثل فضائح الشركات المالية الكبرى ونقص الشفافية المالية لديها واستمرار انخفاض معدات الإذخار والتراجع الحاد في مؤشرات الأسواق المالية الأمريكية، فإن التقدم التكنولوجي والميزة التنافسية للإنتاجية المرتفعة التي ميزت النمو الاقتصادي الأمريكي خلال العقد الماضي يعتبر العامل الأساسي والحاسم الذي حافظ على متانة الأداء ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي لأعلى مرتبة .

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر مجموعة الدول الرائدة في الإبداع التكنولوجي والتي تتحدد بعدد براءات الاختراع التي تسجل، وتشمل الدول الصناعية المتقدمة إضافة إلى الدول الصناعية الجديدة ( تايوان وكوريا وسنغافورة وهونج كونج )، وهي الدول ذاتها التي تحتل المراتب الأولى في مؤشر التنافسية. وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية القائمة، إذ سجلت بالمعدل ٤٣،٣١٤ براءة اختراع لكل مليون نسمة تلتها اليابان (٩٩،٢٦٠ براءة) وتايوان (٧٨،٢٣٩ براءة)، وجاءت إيطاليا في آخر المجموعة (٦٤،٢٩ براءة). وتتضح

ضخامة الفارق مع معدل الدول النامية الذي يبلغ حوالي ١٥ ابراءة اختراع لكل مليون نسمة. ويوضح الجدول المرفق ترتيب هذه الدول وفق مصادر إدارة البراءات والعلامات المسجلة في الولايات المتحدة في نيسان (إبريل) ٢٠٠٢.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى دأب على إصدار تقرير التنافسية العالمي سنوياً منذ عام ١٩٧٩، وأضاف إليه في السنوات الأخيرة إصدارات لمجموعة من التقارير التنافسية الإقليمية لمختلف المناطق الجغرافية في أمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا وأفريقيا وأخيراً الدول العربية. كما يصدر المنتدى مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر الجاهزية للمجتمع الرقمي. ويصاحب عقد المؤتمر السنوي للمنتدى تنظيم عدة ورش عمل مدة كل منها يوم واحد تتمحور حول مواضيع ترتبط بالتنافسية يبحث فيها كيفية تطبيق السياسات والإجراءات التي تعزز روح المبادرة والإبداع وبيئة الاستثمار وأنظمة تحرير التجارة والتقدم التكنولوجي وصلاح الحكم ودور الاستراتيجية القيادية المتميزة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وأهمية الاعتبارات البيئية.

مؤشرات النمو التنافسي لعام ٢٠٠٢		
ترتيب عام ٢٠٠١	ترتيب عام ٢٠٠٢	الدولة
٢	١	الولايات المتحدة الأمريكية
١	٢	فنلندا
٧	٣	تايوان
٤	٤	سنغافورة
٩	٥	السويد
١٥	٦	سويسرا
٥	٧	أستراليا
٣	٨	كندا
٦	٩	النرويج
١٤	١٠	الدانمرك
١٢	١١	المملكة المتحدة
١٦	١٢	أيسلندا
٢١	١٣	اليابان
١٧	١٤	ألمانيا
٨	١٥	هولندا
١٠	١٦	نيوزلندا
١٣	١٧	هونج كونج
١٨	١٨	النمسا
٢٤	١٩	اسرائيل
٢٧	٢٠	تشيلي
٢٣	٢١	كوريا
٢٢	٢٢	أستراليا
٢٥	٢٣	البرتغال
١١	٢٤	إيرلندا
١٩	٢٥	بلجيكا
٢٩	٢٦	استونيا
٣٠	٢٧	ماليزيا
٣١	٢٨	سلو فينيا
٢٨	٢٩	هنغاريا
٢٠	٣٠	فرنسا
٣٣	٣١	تايلند
٣٤	٣٢	جنوب أفريقيا
٣٩	٣٣	الصين
	٣٤	تونس
٣٢	٣٥	موريشيس
٤٣	٣٦	ليثوانيا
٣٨	٣٧	ترينداد وتوباغو
٣٦	٣٨	اليونان
٢٦	٣٩	إيطاليا
٣٧	٤٠	جمهورية التشيك
	٤١	بتسوانا
٤٦	٤٢	أوروغواي

مؤشرات النمو التنافسي لعام ٢٠٠٢		
ترتيب عام ٢٠٠١	ترتيب عام ٢٠٠٢	الدولة
٣٥	٤٣	كوستاريكا
٤٧	٤٤	لاتفيا
٤٢	٤٥	المكسيك
٤٤	٤٦	البرازيل
٤٥	٤٧	الأردن
٥٧	٤٨	الهند
٤٠	٤٩	جمهورية السلوفاك
٥٣	٥٠	بنما
٤١	٥١	بولندا
٥٠	٥٢	جمهورية الدومنيكان
	٥٣	ناميبيا
٥٥	٥٤	بيرو
	٥٥	المغرب
٦٥	٥٦	كولومبيا
٥٨	٥٧	السلفادور
	٥٨	كرواتيا
٦١	٥٩	سيريلانكا
٥٢	٦٠	جامايكا
٤٨	٦١	الفلبين
٥٩	٦٢	بلغاريا
٤٩	٦٣	الأرجنتين
٦٣	٦٤	روسيا
٦٠	٦٥	فيتنام
٥٦	٦٦	رومانيا
٦٤	٦٧	اندونيسيا
٦٢	٦٨	فنزويلا
٥٤	٦٩	تركيا
٦٦	٧٠	جواتيمالا
٧٤	٧١	نيجيريا
٧٢	٧٢	براغواي
٦٨	٧٣	الايكوادور
٧١	٧٤	بنغلادش
٧٣	٧٥	نيكاراجوا
٧٠	٧٦	هوندوراس
٦٩	٧٧	اكرانيا
٦٧	٧٨	بوليفيا
٧٥	٧٩	زيمبابوي
	٨٠	هايتي

## مجموعة الدول الرائدة في الإبداع التكنولوجي

الترتيب	القطر	عدد براءات الاختراع المسجلة لكل مليون شخص ٢٠٠١	الرتبة في مؤشر النمو للتنافسية المستقبلي (٨٠ دولة) ٢٠٠٢	الرتبة وفق مؤشر الاقتصاد الجزئي (للتنافسية الجاري (٨٠ دولة) ٢٠٠٢
١	الولايات المتحدة	٣١٤,٤٣	١	١
٢	اليابان	٢٦٠,٩٩	١٣	١١
٣	تايوان	٢٣٩,٧٨	٣	١٦
٤	سويسرا	١٩٥,٦٥	٦	٥
٥	السويد	١٩٥,٦٢	٥	٦
٦	إسرائيل	١٦٣,٣٢	١٩	١٨
٧	فنلندا	١٤٠,٢١	٢	٢
٨	ألمانيا	١٣٥,٧٣	١٤	٤
٩	كندا	١١٥,٨٠	٨	١٠
١٠	الدانمارك	٨٩,٥٥	١٠	٨
١١	هولندا	٨٣,٢٧	١٥	٧
١٢	كوريا	٧٣,٩٩	٢١	٢٣
١٣	النمسا	٧٢,٤٣	١٨	١٢
١٤	سنغافورة	٧٢,١٢	٤	٩
١٥	بلجيكا	٧٠,٢٥	٢٥	١٣
١٦	فرنسا	٦٨,١٥	٣٠	١٥
١٧	المملكة المتحدة	٦٦,٤٤	١١	٣
١٨	أيسلندا	٦٣,٣٣	١٢	١٧
١٩	النرويج	٥٨,٨٢	٩	٢١
٢٠	استراليا	٤٤,٩٩	٧	١٤
٢١	ايرلندا	٣٧,٢٤	٢٤	٢٠
٢٢	هونج كونج	٣٤,٣٤	١٧	١٩
٢٣	نيوزلندا	٣٢,٢٨	١٦	٢٢
٢٤	إيطاليا	٢٩,٦٤	٣٩	٢٤

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

### مشاريع صناعية الجمهورية العربية السورية

١- مشروع غسيل وتصنيف وتدرج حبيبي للرمال الكوارتزية في منطقة القريتين. يهدف المشروع إلى إقامة وحدة غسيل وتصنيف الرمال الكوارتزية لتلبية احتياجات معامل صناعة الزجاج القائمة في سوريا وحاجة صناعة قوالب سكب المعادن في معمل الجرارات ومسالك القطاع الخاص وتوفير الرمال اللازمة لعمليات فلترية المياه. أقسام المشروع الفنية: يتكون المشروع من الوحدات الإنتاجية التالية:

وحدة معالجة الرمال وتتكون من وحدة غربلة أولية، ووحدة احتكاك أفقية، ووحدة احتكاك عمودية، ووحدة تدرج حبيبي للإحجام الصغيرة، ووحدة تدرج للحبيبات الكبيرة، ووحدة تجفيف الإنشاءات المعدنية الخاصة من السيور الناقلة والحلزونيات، ووحدة الفصل المغناطيسي، وساحات التخزين. الطاقة الإنتاجية: ١٥٠ ألف طن رمال تستخدم لأعمال السكب والزجاج و٤٥ ألف طن لأعمال البناء و٣ اطنان رمال للفلترية.

التكاليف الاستثمارية: ٩,٢٣ مليون دولار.  
معدل العائد الداخلي: ٣٩.٠%

٢- مشروع إنتاج الزجاج المسطح من نوع الفلوت. يهدف المشروع إلى إنتاج الزجاج المسطح بطريقة التعويم وذلك من خلال استخدام الرمال المحلية (رمال القريتين) ذي المحتوى العالي من أكسيد السيلييس لتغطية حاجة السوق الداخلية المتزايدة من هذه النوع من الزجاج عالي الجودة، وإمكانية تصدير الفائض للأسواق العربية المجاورة والخارجية.

الطاقة الإنتاجية: ١٨٠ ألف طن سنويا من سماكات ٢- ٢٢ مم وبتشغيل ثلاث ورديات عمل في اليوم.

التكاليف الاستثمارية: ٣٢,٨٢ مليون دولار.  
معدل العائد الداخلي: ٤٧.٠%

٣- مشروع إنتاج الغزل القطني والقطني الممزوج والأقمشة القطنية والممزوجة.

يهدف المشروع إلى إقامة مشروع يبدأ بالقطن السوري المحلوج بطاقة استخدام ١٨٧٥٠ طنا من القطن المحلوج تتحول إلى كميات من الغزول والأقمشة القطنية والممزوجة من البولي استر. الطاقة الإنتاجية ٢٩١٠٠ طن:

3000 طن من الغزول القطنية الحلقية المشطبة بنمرة وسطية ٣٢ إنجليزية.  
9000 طن من الغزول القطنية الحلقية المسرحة بنمرة وسطية ٢٤ إنجليزية.  
3000 طن من الغزول القطنية التوربينية المسرحة بنمرة وسطية ١٠ إنجليزية.  
2700 طن من الغزول القطنية الحلقية المشطبة (قطن، بولي استر) بنمرة إنجليزية وسطية ٣٦ إنجليزية.

6000 طن من الأقمشة القطنية المختلفة.  
2000 طن من الأقمشة الممزوجة قطن بولي استر.  
1000 طن من الأقمشة التركيبية بولي استر وفيسكوز.  
2400 طن عوام.

وذلك من خلال ثلاث دوريات عمل في اليوم.  
التكاليف الاستثمارية: ٦٤,٤٥ مليون دولار.  
معدل العائد الداخلي: ٤٨ %  
فترة الاسترداد: سنتين.  
اليد العاملة: ٢٦٧٠ عاملاً.

**لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بر  
مكتب الاستثمار**

**ص.ب : بناء المعرض القديم شارع بغداد  
دمشق - الجمهورية العربية السورية**

**هاتف: ٤٤١٢٠٣٩ - ٩٦٣١١**

**فاكس: ٤٤٢٨١٢٤ - ٩٦٣١١**

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.